



مذكرة رقم ١٧٧

العلاقات الأساسية

في

تحليل الدخل القومي

دكتور أحمد حسني أحمد

٢٤ أبريل سنة ١٩٦٢

المشاهدة

٣ شارع محمد رطلير - القاهرة

العلاقات الاساسية فى تحليل الدخل القومى

١ - مقدمة

تعتبر النظرية العامة لكينز عن التوظيف والفائدة والنقود نقطة تحول فى التفكير النقدي وذلك لانها تحاول ان تكشف عن العلاقات الاساسية التى تحدد مستوى الدخل الاقتصادى وتبين كيفية التفاعل بين هذه العلاقات اذا تعرض الدخل الاقتصادى لمؤثرات خارجية .

والنقطة الاساسية التى يقرها كينز فى هذه النظرية هى أنه اذا تعرض الدخل القومى لمؤثرات خارجية تبعده عن مستوى التوازن ، فان الدخل لا يعود الى المستوى السابق وانما يتحرك استجابة للمؤثرات الخارجية حتى يستقر عند مستوى توازن جديد . وليس من الضرورى ان يكون المستوى التوازنى الذى يستقر عنده الدخل والانتاج هو مستوى التوظيف الكامل كما كانت تفترض النظرية الكلاسيكية ، وانما يمكن ان يستقر الدخل عند أى مستوى بعيد عن مستوى التوظيف الكامل .

ولعل أهم تطور أحدثته النظرية العامة فى التحليل الاقتصادى هو انها ربطت الانتاج والتوظيف والاسعار والنقود فى نظرية واحدة متماسكة بحيث انه اصبح من الممكن تتبع التدفقات الدخلية داخل الجهاز الاقتصادى التى يمكن ان تترتب على احداث تغير فى كمية النقود الكلية أو فى توزيع الارصدة النقدية المتاحة بين " التداول الصناعى " و " التداول العالى " وتتبع اثر هذه التدفقات الدخلية على كل من الانتاج والاسعار .

وعلى أساس النظرية العامة تؤثر العوامل النقدية على الدخل النقدي عن طريق عدد من العلاقات الاساسية . وهذه العلاقات هى :

- ١ - دالة الاستهلاك
- ٢ - دالة الاستثمار
- ٣ - دالة التفضيل النقدي .

١ - دالة الاستهلاك

يقرر كينز أن التغيرات التي تطرأ على الانفاق الاستهلاكي ليست تغيرات تلقائية وإنما هي تغيرات تبعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في مستوى الدخل . والعلاقة بين التغير في الانفاق الاستهلاكي والتغير في الدخل تحددها " دالة الاستهلاك " وتأخذ هذه الدالة الشكل الآتى :

$$\Delta C = c \cdot \Delta Y$$

حيث

ΔC التغير في الانفاق الاستهلاكي .

ΔY التغير في الدخل

c الميل الحدى للاستهلاك .

ومن هذه الدالة يتبين ان التغير في الانفاق الاستهلاكي يتوقف على عاملين : -

أ - الميل الحدى للاستهلاك .

ب - التغير في الدخل .

ويقابل دالة الاستهلاك دالة اخرى هي " دالة الادخار " التي تربط بين التغير في الادخار والتغير في الدخل وتأخذ هذه الدالة الشكل التالى :

$$\Delta S = s \cdot \Delta Y$$

حيث

ΔS تمثل التغير في الادخار

ΔY تمثل التغير في الدخل

s تمثل الميل الحدى للادخار

والعلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار هي ان مجموعها يساوى

واحد صحيح . أى أن

$$c + s = 1$$

والخاصية التي تتوفر في دالة الاستهلاك هي ان الميل الحدى للاستهلاك موجب

وأقل من الواحد الصحيح . وتوجد علاقة محددة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى

للادخار • وهى أن مجموعها لابد ان يساوى واحد صحيح : اى ان

$$s = 1 - p$$

حيث

• تمثل الميل الحدى للاستهلاك

s تمثل الميل الحدى للادخار •

ومغزى هذه العلاقة هو ان زيادة الدخل لاتخصص كلها لزيادة الانفاق الاستهلاكى كما أنها لاتخصص كلها لزيادة الادخار وانما تتوزع بين زيادة الانفاق الاستهلاكى وزيادة الادخار وبالمثل فان نقص الدخل لا يؤدي الى نقص الانفاق الاستهلاكى بنفس القدر ، كما انه لا يؤدي الى نقص الادخار بنفس القدر ، وانما يؤدي الى نقص كل من الانفاق الاستهلاكى والادخار •

ويتوقف توزيع التغير فى الدخل بين الاستهلاك والادخار على قيمة كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار • فاذا افترضنا ان الميل الحدى للاستهلاك هو ٠.٦ والميل الحدى للادخار هو ٠.٤ فان زيادة الدخل بمقدار ١٠٠ قرش تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاك بمقدار ٦٠ قرش وزيادة الادخار بمقدار ٤٠ قرش •

ويفسر كينز هذه الخاصة لدالة الاستهلاك بالسلوك النفسانى للأفراد • فكل فرد ——— يتنازع مجموعتين من الحوافز : حوافز تدفعه الى التمتع بالاستهلاك الحالى وحوافز أخرى تدفعه الى الاحتياط لمواجهة طوارئ المستقبل • ويحاول الفرد أن يوزع دخله ——— بين الاستهلاك والادخار بحيث لاتتطغى الرغبة فى الادخار على الرغبة فى الاستهلاك •

وتتوقف قيمة الميل الحدى للاستهلاك على قوة حوافز الاستهلاك بالنسبة لقوة حوافز ——— الادخار • وتتوقف هذه القوة النفسية بدورها على مستوى الدخل الحقيقى للفرد • فالميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة يعتبر أعلى منه لدى الطبقات الغنية •

ويقرر كينز ان العوامل الذاتية التى تحدد الميل الحدى للاستهلاك لاتتغير بسرعة ——— فى الاجل القصير ولذلك فانه يمكن افتراض استقرار دالة الاستهلاك وبالتالى استقرار دالة ——— الادخار •

غير انه ينبغي التحفظ في استخدام هذا الفرض في التحليل الاقتصادي وذلك لانه مع التسليم بثبات العوامل النفسية التي تؤثر على قرار كل فرد بشأن توزيع دخله بين الانفاق الاستهلاكى والادخار - فانه توجد عوامل موضوعية تتدخل في توزيع الدخل القومى بين الانفاق الاستهلاكى والادخار .

وأهم العوامل الموضوعية هى سياسة المؤسسات بشأن توزيع الارباح المتولدة فى قطاع الاعمال وسياسة الحكومة بشأن الميزانية العادية . فهذه السياسات تؤثر فى العلاقة بين الدخل القومى من جهة والدخل المتاح للانفاق الخاص من جهة اخرى . ونظرا لان المتغير الذى يرتبط ارتباطا مباشرا بالانفاق الاستهلاكى هو الدخل المتاح للانفاق الخاص فانه يمكن تفادى اثر التغير فى توزيع الدخل القومى بين القطاعات المختلفة عن طريق ربط التغير فى الاستهلاك بالتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص ربطا مباشرا . بحيث أن الميل الحدى للاستهلاك يمثل النسبة بين التغير فى الانفاق الاستهلاكى والتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص .

ويعتبر الميل الحدى للاستهلاك . بالنسبة للمجتمع كله - ثابتا اذا لم يحدث اى تغيير فى توزيع الدخل بين المتاح للانفاق الخاص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة . ولكن اذا حدث اى تغيير فى هذا التوزيع فانه يترتب على هذا التغير تغير الميل الحدى للاستهلاك وقد سبقت الاشارة الى ان الميل الحدى للاستهلاك لدى الفقراء أعلى منه لدى الاغنياء وعلى ذلك فانه لوحدث تغيير فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بحيث ازداد نصيب الطبقات الفقيرة ؛ فان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجتمع فى مجموعه يميل الى الارتفاع . وبالمثل لوحدث تغيير فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجتمع يميل الى الانخفاض رغم ان الميل الحدى للاستهلاك لدى كل فرد لم يتغير .

وبالرغم من ان كينز قد ركز اهتمامه فى العلاقة بين الاستهلاك والدخل الا انه لايصح تجاهل اثر العوامل الموضوعية الاخرى وعلى الاخص أثر حجم الاصول التى يملكها الافراد واثار سعر الفائدة . فالانفاق الاستهلاكى لايتوقف على الدخل فقط وانما يتوقف ايضا على حجم الاسرة وعلى سعر الفائدة .

غير أن تحديد العلاقة بين الانفاق الاستهلاكى وكل من هذين المتغيرين لا يزال موضع جدل بين الاقتصاديين . فالبعض يرى ان زيادة الاصول لدى الفرد تؤدي الى زيادة انفاقه الاستهلاكى حيث ان الهدف من الادخار هو تكوين الثروة فى شكل أصول ايرادية أو أرصدة نقدية . وكلما ازداد حجم الثروة كلما ضعف الميل الى الادخار . ويرى فريق آخر عكس هذا الرأى حيث أن زيادة الثروة يعنى زيادة الدخل المتولد عن ملكية هذه الاصول وكلما زادت الثروة كلما ارتفع الدخل وبالتالي كلما ارتفع الميل للادخار . وهذا الارتفاع لا يعنى الحرمان من التمتع بالاستهلاك . وانما هو تصرف سلبى من جانب الافراد .

وكذلك يختلف الاقتصاديون بشأن أثر سعر الفائدة على الاستهلاك فالبعض يؤيد النظرية الكلاسيكية التى تقر أن ارتفاع سعر الفائدة يدعو الى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك والبعض الاخر يستقد أن الافراد يتصرفون فى الاتجاه العكس بمعنى أن الميل للادخار ينخفض اذا ارتفع سعر الفائدة .

ولتبسيط عرض دالة الاستهلاك يكفى تقدير وجود علاقة محددة بين الانفاق الاستهلاكى والدخل المتاح للانفاق الخاص . وافترض ثبات هذه العلاقة . ولا يعنى هذا التبسيط انكار أثر العوامل الموضوعية على الميل للاستهلاك . وانما يعنى افتراض ثبات هذه العوامل فى الاجل القصير .

٣- الميل للاستثمار

يقرر كينز أن الانفاق الاستثماري يختلف اختلافا أساسيا عن الانفاق الاستهلاكي . وجوهر هذا الاختلاف هو أن التغيرات في الاستهلاك هي تغيرات تبعية ترتبط ارتباطا مباشرا بالتغيرات في الدخل ، بينما أن التغيرات في الاستثمار هي تغيرات تلقائية مستقلة تماما عن التغيرات في الدخل .

ويتوقف الاستثمار على عاملين :

أ - الكفاية الحدية لرأس المال

ب - سعر الفائدة .

ويحدد المستوى التوازني للاستثمار عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة القدي طويل الاجل .

والكفاية الحدية لرأس المال - كما يعرفها كينز - هي ذلك المعدل الذي لو خصمت به الغلات المتتابة فان مجموع قيمها الحالية يكون مساويا لثمن عرض المعدات الرأسمالية . . . ويعرف كينز ثمن العرض بأنه نفقة الاحلال أي النفقة التي يتحملها رب العمل اذا اشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتحل محل الوحدات القائمة .

وبعبارة أخرى فان الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على ما يلي :

أ - نفقة الاحلال .

ب - الغلات المتتابة المتوقع الحصول عليها في المستقبل .

وإذا عرفت نفقة الاحلال والغلات المتتابة ، فانه يمكن تقدير الكفاية الحدية لرأس المال

طبقا للمعادلة الآتية :

$$R = \frac{Q_1}{(1+r)^1} + \frac{Q_2}{(1+r)^2} + \frac{Q_3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{Q_n}{(1+r)^n}$$

حيث

R نفقة الاحلال

Q الغلة المتوقعة

r الكفاية الحدية لرأس المال .

وهذا التعريف للكفاية الحدية لرأس المال ينطبق على كل نوع من أنواع الاصول الرأسمالية ويمكن أن يتكون لكل اصل من الاصول الانتاجية جدولا للكفاية الحدية لرأس المال . وهذا الجدول يربط بين الارصدة التي تستثمر في هذا الاصل وبين الكفاية الحدية التي تقترن . بهذا الاستثمار .

ومن مجموع الجداول الجزئية يمكن تكوين جدول عام للكفاية الحدية لرأس المال وهو ——— ويربط بين الاستثمار الكلى في جميع الاصول الرأسمالية والكفاية الحدية لرأس المال . وهذا الجدول يمثل جدول الطلب على سلع الاستثمار .

ويتميز جدول الكفاية الحدية لرأس المال بخاصيتين : الاولى هي وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ، بمعنى أن الكفاية الحدية تميل الى التناقص كلما ازداد حجم الاستثمار .

والخاصية الثانية هي ان معدل تناقص الكفاية الحدية يتزايد كلما زاد حجم الاستثمار .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار بعاملين :

- ١ — ان الغلة المتوقعة من الاستثمار تتخفف كلما زاد حجم المعدات الرأسمالية .
- ٢ — ان نفقة احلال رأس المال تتزايد كلما زاد انتاج المعدات الرأسمالية نتيجة
لسريان قانون تزايد التكاليف .

والعامل الاول يلعب دوره في الاجل الطويل بينما ان العامل الثانى يلعب دوره فى الاجل القصير . ويلاحظ أن اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال الى التناقص كلما زاد حجم الاستثمار هو أحد العوامل الرئيسية التى تساعد على تحقيق التوازن وذلك لانه لو كانت الكفاية

الحدية لرأس المال ثابتة أو تتجه الى التزايد كلما زاد حجم الاستثمار فان الطلب على المعدات الرأسالية يكون مرنامرونة لا نهائية أى انه لا يوجد حد يستقر عنده الاستثمار .

وعندما يقوم رب العمل بتقدير عائد الاستثمار الذى يتوقع الحصول عليه فانه يدخل فى اعتباره عنصر المخاطرة التى يتعرض لها الاستثمار .

وتوجد ثلاث أنواع للمخاطرة وهى :

١ - المخاطرة التى تنشأ من طبيعة الصناعة ذاتها .

٢ - المخاطرة التى تنشأ من اتساع حجم المشروع .

٣ - مخاطرة الاقتراض .

وفيما عدا النوع الاول من المخاطرة الذى يتعلق بطبيعة الصناعة فانه يوجد ارتباطا بين المخاطرة وحجم الاستثمار . بحيث أن المخاطرة تزيد مع ازدياد حجم الاستثمار . . . ووجود هذه المخاطر يعنى احتمال تعرض الاستثمار لخسارة ولذلك فان رب العمل يقوم بتصحيح تقدير الكفاية الحدية لرأس المال وذلك بخضم المخاطرة لى يحصل على الكفاية الحدية الصافية لرأس المال .

ووجود المخاطرة يؤدى الى زيادة انحدار منحنى الكفاية الحدية الصافية لرأس المال بالنسبة لانحدار منحنى الكفاية الحدية لرأس المال وهذا الاختلاف بين درجة انحدار المنحنيين يعبر عن مبدأ تزايد الخطر . ومعنى ذلك أن المخاطرة تضعف الاستثمار .

يتبين من عرض كيفية تقدير الكفاية الحدية لرأس المال أن التوقع يلعب دورا كبيرا فى تحديد قرارات رجال الاعمال وذلك لان رب العمل لا يبنى قراراته على الحقائق المعروفة لديه وانما يبنى عليها على أساس مجموعة من الصور الافتراضية - كل منها يرتبط بتاريخ معين - التى يتخيل حدوثها فى المستقبل اذا قام بتصرف معين فى الوقت الحاضر .

وهذه الصور الافتراضية ليست مؤكدة بطبيعة الحال . . . ولذلك فان عملية التوقع لا تقتصر على مجرد تركيب الصور الافتراضية وانما تشمل ايضا تحديد درجة الثقة فى صحة كل صورة منها . وهذا لايعنى أن عملية التوقع تعنى محاولة تركيب صور عن المستقبل منعزلة تماما عن الحقائق

القائمة فى وقت اجراء العملية ، قرب العمل عندما يقوم باجراء عملية التوقع يتخذ الحقائق المعلومة لديه أساسا لتقديراته ثم يحاول أن يدخل عليها التعديلات التى يفترض حدوثها ثم يحدد احتمال صحة هذه التعديلات الافتراضية .

ويتوقف طول الاجل الذى يمتد اليه التوقع على طبيعة القرار الذى يعتزم رب العمل اتخاذه . . . ويمكن أن نميز بين نوعين من التوقع .

١ - التوقع قصير الاجل ، وهو التوقع الذى يمتد الى أجل يساوى طول الفترة الانتاجية وهذا هو التوقع الذى يقوم به رب العمل اذا اراد تغيير حجم الانتاج دون تغيير حجم الاصول الرأسمالية الثابتة .

٢ - التوقع طويل الاجل وهو التوقع الذى يمتد الى أجل يساوى طول حياة رأس المال وهذا هو التوقع الذى يقوم به رب العمل اذا اراد تغيير حجم الانتاج عن طريق تغيير حجم الاصول الرأسمالية الثابتة .

ويوجد فرق كبير بين التوقع قصير الاجل والتوقع طويل الاجل . . . ففى الاجل القصير نجد أن التوقعات التى يكونها رجال الاعمال عن المستقبل قابلة للتعديل بين وقت وآخر على ضوء النتائج التى يحصلون عليها . فهناك تفاعل بين النتائج التى يتوقعها رجال الاعمال والنتائج التى يحققونها فعلا . ولا يوجد شك فى أن المقارنة بين النتائج المقدرة والنتائج المحققة تؤدي الى تعديل الخطط التى ينوى رجال الاعمال تنفيذها فى الفترة المقبلة بينما ان التوقع طويل الاجل يتصل بعمليات تستغرق وقتا طويلا وليس من السهل تعديل الخطط على ضوء النتائج التى تتحقق فعلا لان رجال الاعمال لن يحصلوا على هذه النتائج الا بعد مضي وقت طويل . فالاستثمار فى المعدات الرأسمالية الثابتة ينطوى على ظروف رب العمل فى عمليات طويلة الاجل .

والكفاية الحدية لرأس المال ليست العامل الوحيد الذى يؤثر فى الاستثمار ، فطبقا لنظرية كينز يتوقف الاستثمار على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال من جهة وسعر الفائدة النقدى طويل الاجل من جهة أخرى . ويتحدد مستوى التوازن للانفاق الاستثمارى

عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة طويلة الاجل . وذلك لانه لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة طويل الاجل فان رب العمل يميل الى التوسع في انفاقه الاستثمارى وهذا التوسع يقترن بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال . وبالعكس لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة طويل الاجل فان رب العمل يميل الى تخفيض الانفاق الاستثمارى وهذا التخفيض يقترن بارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة طويل الاجل والكفاية الحدية لرأس المال .

وقد يتساءل البعض لماذا يتدخل سعر الفائدة النقدى فى تحديد الاستثمار ؟ والرد على ذلك هو أن الاستثمار ينطوى على عنصر " الانتظار " وذلك لانه يستغرق وقتا تحدد مدته صلاحية المعدات الرأسمالية للانتاج . وتدخل عنصر الزمن فى عمليات الاستثمار هو الذى يدعو الى ضرورة مراعاته سعر الفائدة النقدى عند اتخاذ أى قرار بشأن الاستثمار سواء كانت الارصدة المخصصة للاستثمار مقترضة أو ملكا لرب العمل . فسعر الفائدة يمثّل نفقة الاستثمار وهذه النفقة اما ان تكون نفقة فعلية يدفعها رب العمل وذلك اذا كان رب العمل يحصل على الارصدة المستثمرة عن طريق الاقتراض أو أن تكون نفقة بديلة وذلك اذا كان رب العمل يحصل على الارصدة المستثمرة من احتياطياته الخاصة وذلك لان شراء المعدات الرأسمالية يعتبر استعمالا بديلا لشراء السندات طويلة الاجل .

وواضح من هذا التحليل أنه طالما أن رب العمل يعتبر سعر الفائدة نفقة للاستثمار فانه لابد أن يدخلها فى حسابه ويقارن بين هذه النفقة — سواء كانت نفقة فعلية أو نفقة بديلة — والعائد الذى يتوقع الحصول عليه من الاستثمار وهو الكفاية الحدية الصافية لرأس المال . ويتحدد انفاقه الاستثمارى عند النقطة التى تتعادل عندها نفقة الاستثمار مع عائد الاستثمار .

٤ - دالة التفضيل النقدي

تقرر النظرية الكلاسيكية أن شرط التوازن هو التعادل بين الادخار والاستثمار — وأن هذا التعادل يتحقق عن طريق التغيرات في سعر الفائدة ، ويعترض كينز على هذا الرأي ، فوظيفة سعر الفائدة ليست تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار وإنما وظيفته هي تحقيق التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود . وهذا التعادل بين التفضيل النقدي من جهة وكمية النقود المتداولة من جهة أخرى هو الشرط الذي يجب أن يتوفر حتى يتحقق التوازن النقدي في الاجل القصير .

ويستند كينز في اعتراضه على النظرية الكلاسيكية الى ان الفرد يواجه قرارين مستقلين عن بعضهما استقلالا تاما .

١ - القرار الاول يتصل بالتفضيل الزمني وهذا القرار يحدد مقدار الدخل الذي ينفقه الفرد على سلع الاستهلاك ومقدار الدخل الذي يحتجزه لكي يستخدمه لاغراض الاستهلاك في المستقبل .

٢ - القرار الثانى يتعلق بالشكل الذى يجب ان يحتفظ فيه الفرد بما يفيض عن دخله بعد الانفاق على سلع الاستهلاك . وهذا القرار لا يشمل المدخلات الجارية فحسب وإنما يشمل المدخلات السابقة أيضا أى كل الثروة التى يملكها الفرد .

فالفرد يواجه هذا السؤال : هل من الافضل له ان يحتفظ بثروته فى شكل نقدي طليق أو فى شكل أصول مالىة طويلة الاجل ؟ .

والخطأ الذى وقعت فيه النظرية الكلاسيكية هو أنها حاولت استخراج سعر الفائدة من القرار الاول الذى يتعلق بالرغبة فى الادخار وتجاهلت القرار الثانى الذى يتعلق بالتفضيل النقدي . ومن الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن ان يكون عائدا للادخار أو الانتظار وذلك

لان الشخص الذى يكتنز أمواله المدخرة ويحتفظ بها فى شكل نقدى طليق لا يحصل على فائدة اطلاقا . ولكن اذا تنازل عن تفضيله الاحتفاظ بثروته فى شكل نقدى وقام بتحويلها الى أصول ايرادية (سندات) فانه يحصل على عائد يتمثل فى الفائدة التى تدفع عن هذه الاصول . فسر الفائدة هو اذن العائد الذى يحصل عليه الفرد مقابل تنازله عن سيولة الاصول التى يملكها .

ويستنتج من ذلك أن سعر الفائدة هو الذى يحقق التعادل بين كمية النقود المتداولة والتفضيل النقدى للأفراد . والتفضيل النقدى للمجتمع هو عبارة عن جدول يوضح كمية النقود التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها عند اسعار الفائدة المختلفة ، أى جدول الطلب على النقود . بينما أن كمية النقود تمثل الكمية التى يقرر النظام المصرفى إصدارها للتداول وهى مستقلة تماما عن سعر الفائدة السائد فى السوق ويفترض كينز فى تحليله ثبات كمية النقود .

ويمكن التمييز بين ثلاثة دوافع تدعو الافراد الى التفضيل النقدى .

١ - عامل الدخل :

يرغب المستهلكون فى الاحتفاظ برصيد نقدى لاستخدامه فى الانفاق الجارية على السلع والخدمات خلال الفترة التى تمر بين الحصول على الدخل فى تاريخ معين والحصول على الدخل فى تاريخ لاحق ، ولذلك فان الرصيد النقدى الذى يحتفظ به الافراد للاغراض الداخلية يتوقف على عاملين :

أ - حجم الدخل .

ب - طول الفترة التى تمر بين الحصول على دخلين متتابعين ، وطول هذه الفترة يتناسب تناسبا عكسيا مع سرعة التداول الدخلى للنقود .

٢ - عامل المعاملات :

وكذلك يرغب رجال الاعمال فى الاحتفاظ برصيد نقدى لتمويل عملياتهم الانتاجية والتجارة الجارية خلال الفترة التى تنقضى بين البدء فى العملية وبين تحصيل

ثمن البيع ويتوقف الرصيد النقدي لهذا الغرض على عاملين ::

أ - قيمة الانتاج .

ب - سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات .

٣ - عامل الاحتياط :

يحتفظ الافراد عادة برصيد نقدي لمواجهة الطوارئ التي قد تتطلب نفقات فجائية ولاستغلال بعض الفرص الاستثنائية وكذلك قد يحتفظون برصيد نقدي لشراء بعض الاصول للاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات التي يتعرضون لها في المستقبل . . وتتوقف قوة هذا الدافع على العوامل الآتية :

أ - ضمان الحصول على النقود المطلوبة وقت الحاجة اليها (عن طريق الاقتراض مثلا) .

ب - سعر الفائدة النقدي طويل الاجل .

٤ - عامل المضاربة :

يسرف المضاربون في أسواق الاصول المالية في الاحتفاظ بجزء من ثرواتهم في شكل نقدي طليق وهذا التفصيل ينطوي على التضحية بالفائدة التي تغلبها الاصول الاخرى دية ولكن يبالغ هذه التضحية ميزة التمتع بأعلى درجة من درجات السيولة . . ويرجع التفصيل النقدي لأفراض المضاربة الى اعتبار هام وهو عدم التأكد من مستقبل سعر الفائدة . . ويترتب على عدم التأكد اختلاف الافراد في تقدير المستقبل . . فعدم التأكد يؤدي الى انقسام في الرأي بين جمهور المتعاملين وهذا الانقسام هو الذي يدعو الى التعامل في السوق ففريق من المتعاملين يروى أن أسعار الفائدة في المستقبل سوف تكون أعلى من أسعار الفائدة السائدة وهذا الفريق يجد مبررا للاحتفاظ بموارده في شكل سائل لكي يتمتع بحرية التصرف ليحقق ربحا اذا اصاب في تقديره بينما أن فريق آخر يتندر أن أسعار الفائدة